

## ما هي دراسة الأفق؟

إن قانون البيئة الوطني (National Environmental Policy Act) يعرف "دراسة الأفق" (scoping) بأنها "عملية مبكرة وعلنية لتحديد مجال الأمور التي ستم معالجتها، والتحقق من الشؤون الهامة المتعلقة بمشروع مطروح." وعادةً ما تتم دراسة الأفق في بداية مرحلة الدراسة البيئية لمشروع المواصلات المطروح، كدراسة التأثيرات البيئية لمشروع مجمع وسائل الشحن في ديترويت.

عادةً ما تبدأ دراسة الأفق باجتماع يكون مخصصاً للهيئات الحكومية على المستوى المحلي، على مستوى الولاية و الحكومة الفدرالية، وذلك للاجتماع وتبادل المعلومات. وبما أن اجتماعات دراسة الأفق هي جزء هام من عملية إسهام المواطنين، فهي مفتوحة لحضور العامة.

جزء من عملية دراسة الأفق، والتي هي جارية ومستمرة خلال مرحلة دراسة المشروع، على المؤسسة الراعية والرائدة القيام بما يلي:

- ضم المشاركة من المؤسسات المحلية والفيدرالية ومؤسسات الولاية، بالإضافة إلى المؤيدين والمعارضين للمشروع المطروح.
- تحديد الأفق والأمور الهامة التي سيتم تحليلها في بيان التأثيرات البيئية (Environmental Impact Statement)
- تحديد وتجريد الدراسة المفصلة من تلك الأمور التي ليست هامة أو التي تم تحليلها ضمن مراجعات بيئية سابقة.
- تعين المؤسسات الأخرى التي لها دور في الدراسة، وتحديد المهام عند الضرورة.
- الإشارة إلى آية دراسات بيئية أخرى لها علاقة ببيان التأثيرات البيئية المأخوذ بعين الاعتبار.
- تحديد آية متطلبات أو مراجعات بيئية أخرى قد تكون ضرورية، ثم دمج تلك المعلومات مع بيان التأثيرات البيئية.
- التنسيق بين المراجعة البيئية وعمليتي التخطيط وصنع القرار.

ذلك تسمح الأنظمة الفدرالية للمؤسسة الرائدة، كجزء من عملية دراسة الأفق، بتحديد عدد صفحات الوثائق البيئية والفترات الزمنية للدراسة؛ بتبني إجراءات معينة لعملية دراسة الأفق؛ كما بالدمج بين اجتماعات دراسة الأفق واجتماعات التخطيط.

إن عملية دراسة الأفق بجوهرها تساعدها على تحديد الأمور التي ينبغي التحقق منها (وهذه عادةً ما تكون بيئية، اقتصادية، اجتماعية، أو شؤون مواصلات)، وكما تساعدها على تحديد هموم السكان والمؤسسات الحكومية؛ بالإضافة إلى المبادرة بوسيلة تواصل فعالة وعلنية بين كافة الجهات المعنية.